برميل النفط ينخفض إلى 48.23 دولار

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 42ر1 دولار في تداولات اول أمس الجمعة ليبلغ مستوى 23ر48 دولار أميركي مقابل 65ر49 دولار للبرميل في تداولات أمس الأول وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الأسواق العالمية تراجعت أسعار النفط الخام في تعاملات اول أمس بعد أن قالت وكالة الطاقة الدولية إن ضعف التزام منظمة (أوبك) بتخفيضات الإنتاج يطيل أمد استعادة السوق لتوازنها رغم نمو قوي للطلب.

وانخفض خام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط بنحو 10 سنتات ليصل إلى مستوى 49ر48 دولار للبرميل كما انخفض خام القياس العالمي مزيج (برنت) تسليم أكتوبر أمس بنحو 7 سنتات ليصل إلى مستوى 83ر51 دولار للبرميل.

النفقات الفعلية انخفضت بنحو 6.27 بالمئة

«الشال»: الإيرادات المحققة في الحساب الختامي بلغت 13.099 مليار دينار

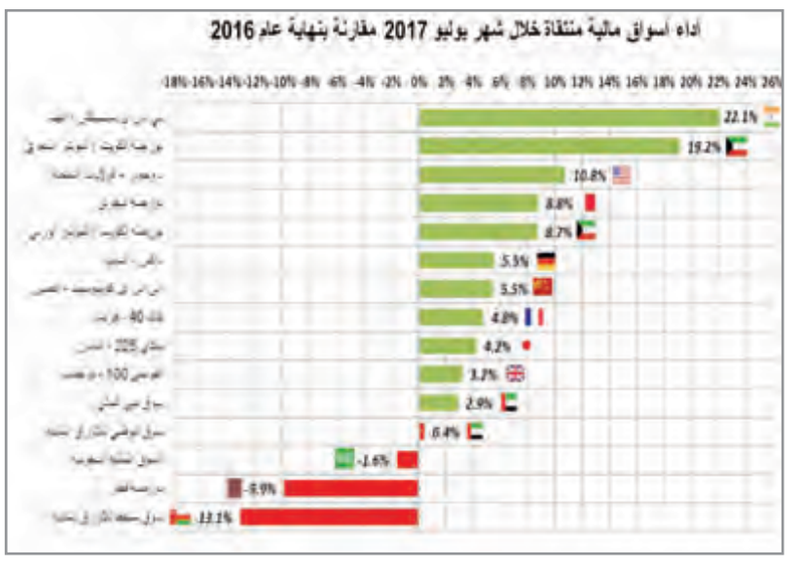

اداء اسواق منتقاه مقارنة بـ 2016

اسواق مالية منتقاه خلال 2017

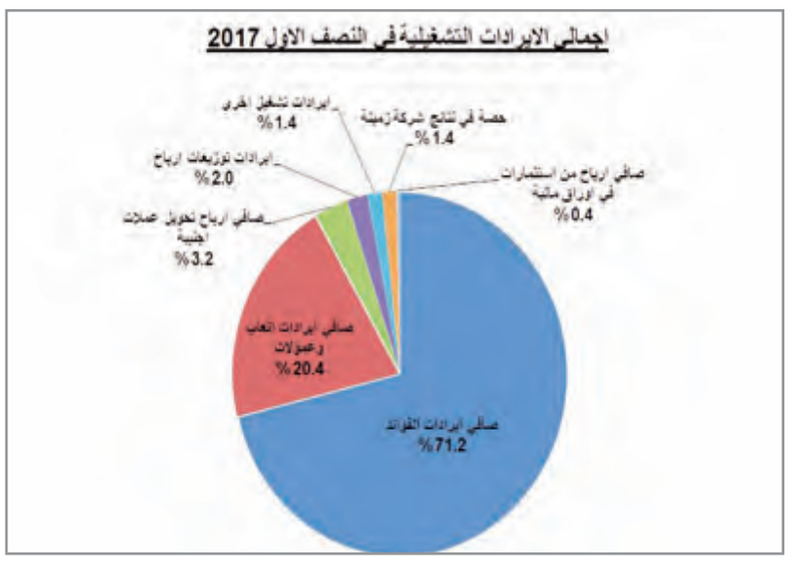

ايرادات البنك الاهلي

- الإيرادات النفطية بلغت 11.688 مليار بزيادة 8.623 مليار دينار عن المقدر
- انخفاض في الإيرادات غير النفطية فالمحقق فعلياً منها بلغ 1.41 مليار دينار
- النتائج جاءت مخالفة لأهداف السياسة المالية وأهداف السياسة الاقتصادية
- أكبر خفض بحدود 541 مليون دينار ومن نصيب شراء «الأصول غير المتداولة»
- المصروفات المقدرة 18.892 مليار بينما الإنفاق الفعلي 17.707 مليار دينار
- المصروفات المقدرة 18.892 مليار بينما الإنفاق الفعلي 17.707 مليار دينار

البيان	2017/06/30 (ألف دينار كويتي)	2016/06/30 (ألف دينار كويتي)	التغير: القيمة	التغير: %
مجموع الموجودات	4,326,953	4,581,049	(254,096)	%5.6-
مجموع المطلوبات	5,771,202	6,029,319	(258,117)	%4.3-
مجموع حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك	555,076	551,488	3,588	%0.7
مجموع الايرادات التشغيلية	75,549	73,879	1,670	%2.3
مجموع المصروفات التشغيلية	28,338	29,649	(993)	%3.3-
المخصصات	26,576	27,095	(1,521)	%5.6-
الضرائب	1,981	2,092	(111)	%5.3-
صافي الربح	16,254	15,083	1,171	%7.8
المؤشرات				
* العائد على معدل الموجودات	%0.7	%0.7		
** العائد على معدل حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	%3.1	%3.1		
*** العائد على معدل رأس المال	%20.1	%20.1		
ربحية السهم الواحد (فلس)	10	9	1	%11.1
القلق سعر السهم (فلس)	327	330	(3)	%0.9-
مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)	16.4	18.3		
مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)	0.95	0.97		

جدول توضيحي

اصدر الشال تقريره الأسبوعي عن الحساب الختامي للسنة المالية 2016/2017، وجاء فيه ما يلي: صدر عن وزارة المالية موجز لأرقام إجمالية للحساب الختامي عن السنة المالية 2016/2017، وأصبح تقليداً أن يصدر الحساب الختامي في يوليو، أو الشهر الرابع بعد إنتهاء السنة المالية، ونحن نعتقد أن هناك إمكانية كبيرة لصدوره في وقت أبكر في زمن باتت فيه اقتصادات كبرى تصدر بيانات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في حدود أربع أسابيع من إنتهاء كل ربع سنة.

الملخص يذكر بأن جملة الإيرادات المحققة بلغت 13.099 مليار دينار كويتي، بزيادة عن تلك المقدرة في موازنة نفس السنة المالية 2016/2017 بنحو 27.9%، أو نحو 2.861 مليار دينار كويتي. ضمنها بلغت الإيرادات النفطية نحو 11.688 مليار دينار كويتي بزيادة عن المقدر البالغ 8.623 مليار دينار كويتي، وعليه، ساهمت الإيرادات النفطية بنسبة 89.23% من جملة الإيرادات المحققة. صاحب ارتفاع مساهمة النفط في تمويل الموازنة العامة، انخفاض نسبي ومطلق في الإيرادات غير النفطية، فالمحقق فعلياً منها بلغ 1.41 مليار دينار كويتي، وبانخفاض بحدود – 12.6% عن المقدر، أي أن النتائج جاءت مخالفة لأهداف السياسة المالية وأهداف السياسة الاقتصادية. فأهداف السياسة المالية المعلنة هي زيادة الإيرادات غير النفطية المطلقة، بينما أحد أهداف السياسة الاقتصادية هي ردم الخلل المالي الهيكلي بخفض المساهمة النسبية للنفط في تمويل الموازنة العامة، أي زيادة المساهمة النسبية للإيرادات غير النفطية.

في جانب المصروفات، تحققت نتائج إيجابية، حيث انخفضت النفقات الفعلية عن تلك المقدرة بنحو 6.27%، أي أن وفراً بحدود 1.184 مليار دينار كويتي كان حصيلة خفض متفاوت لمصروفات الأبواب السبعة في الموازنة. أكبر خفض مطلق، وكان بحدود 541 مليون دينار كويتي، كان من نصيب باب شراء الأصول غير المتداولة، وأعلى وفر نسبي وبحدود 30.77% كان من نصيب باب الإعانات، ولعله جاء بعد تدقيق في عدم إستحقاقها. جملة المصروفات المقدرة في الموازنة كان 18.892 مليار دينار كويتي، بينما جملة الإنفاق الفعلي كانت بحدود 17.707 مليار دينار كويتي، ومستوى الإنفاق الفعلي ليس بعيداً عن المستوى الذي إقترحناه، وهو بحدود 16 مليار دينار كويتي إن أردنا تبني سياسة مالية حصيفة وإستباقية لإجتناب حريق المالية العامة القادم. من جانب آخر، أعلنت الهيئة العامة للاستثمار تحقيقها عائد على إستثماراتها للسنوات المالية الأربع 2013–/2014 إلى 2016/–2017 بنحو 32 مليار دينار كويتي، أي بمعدل 8 مليار دينار كويتي سنوياً، أي 5.1%، وهو أيضاً بعيد عما إقترحناه بضرورة إعادة صياغة وظيفة الاستثمار وتحقيق معدل عائد سنوي بحدود 6% وإعتباره الدخل الرئيسي المستدام أو المتجدد لتمويل الموازنة العامة.

وفي خلاصة، يمكن لأرقام الحساب الختامي أن تأتي مبكرة أكثر، ولكن لابد من الثناء على جهود بذلت بلا شك لخفض الإنفاق الفعلي عن المقدر، ولابد من بذل جهد أكبر لخفضه أكثر، ليس لأن ذلك خيار يأتي أو لا يأتي، ولكن، لأنه لم يعد هناك خيار سوى خفض ملزم على حساب نفقات الهدر والفساد. من جانب آخر، لا معنى لانخفاض الإيرادات غير النفطية، خصوصاً والكويت دخلت حقبة وإن متواضعة من خفض الدعم لبعض السلع والخدمات العامة، مثل رسوم استخدام أراضي الدولة. وأخيراً، هناك تحركاً تبذله وزارة المالية لوضع سقوف للنفقات العامة لفترة قد تمتد إلى ثلاث سنوات، ونعتقد أنه توجه جيد، مع ضرورة ربطه بالخفض الجوهري المقترح لمستوى النفقات العامة، وصياغة الوظيفة الجديدة لصندوق الأجيال القادمة.

خصائص التداول

أصدرت الشركة الكويتية للمقاصة تقريرها "حجم التداول في السوق الرسمي طبقاً لجنسية المتداولين"، عن الفترة من 2017/01/01 إلى 2017/07/31، والمنشور على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت. وأفاد التقرير إلى أن الأفراد لا يزالون أكبر المتعاملين، ونصيبهم إلى ارتفاع، إذ استحوذوا على 50.9% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة، (47.7% للشهور السبعة الأولى من عام 2016)، و50.3% من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة، (43.1% للشهور السبعة الأولى من عام 2016). وباع المتعاملون الأفراد أسهماً بقيمة 2.030 مليار دينار كويتي، كما اشتروا أسهماً بقيمة 2.005 مليار دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاتهم، بيعاً، بنحو 24.580 مليون دينار كويتي.

وثاني أكبر المساهمين في سيولة السوق هو قطاع حسابات العملاء (المحافظ)، فقد استحوذ على 22.3% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة، (17.3% للفترة نفسها 2016)، و21.2% من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة، (15.5% للفترة نفسها 2016)، وباع أسهماً بقيمة 889.944 مليون دينار كويتي، في حين اشترى أسهماً بقيمة 846.917 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته، الأكثر بيعاً، بنحو 43.027 مليون دينار كويتي.

وثالث المساهمين هو قطاع المؤسسات والشركات، واستحوذ على 20.4% من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة، (31.6% للفترة نفسها 2016)، و19.9% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة، (26.3% للفترة نفسها 2016)، وقد اشترى هذا القطاع أسهماً بقيمة 815.294 مليون دينار كويتي، في حين باع أسهماً بقيمة 791.916 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته، شراءً، بنحو 23.378 مليون دينار كويتي.

وآخر المساهمين في السيولة هو قطاع صناديق الاستثمار، فقد استحوذ على 8% من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة، (9.8% للفترة نفسها 2016)، و6.9% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة، (8.7% للفترة نفسها 2016)، واشترى أسهماً بقيمة 320.035 مليون دينار كويتي، في حين باع أسهماً بقيمة 275.807 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته، الأكثر شراءً، بنحو 44.228 مليون دينار كويتي.

ومن خصائص بورصة الكويت استمرار كونها بورصة محلية مع إزدياد نصيبهم، فقد كان المستثمرون الكويتيون أكبر المتعاملين فيها، إذ باعوا أسهماً بقيمة 3.547 مليار دينار كويتي، مستحوذين، بذلك، على 89% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة، (86% للفترة نفسها 2016)، في حين اشتروا أسهماً بقيمة 3.481 مليار دينار كويتي، مستحوذين، بذلك، على 87.3%، من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة، (86.5% للفترة نفسها 2016)، ليبلغ صافي تداولاتهم، الوحيدون بيعاً، بنحو 65.467 مليون دينار كويتي، وهو مؤشر على إنحسار في ثقة المتعاملين المحليين.

وبلغت حصة المستثمرين الآخرين، من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة، نحو 8.8%، (9.8% للفترة نفسها 2016)، واشتروا ما قيمته 350.810 مليون دينار كويتي، في حين بلغت قيمة أسهمهم المُباعة، نحو 300.484 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 7.5% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة، (11% للفترة نفسها 2016)، ليبلغ صافي تداولاتهم، الأكثر شراءً، بنحو 50.325 مليون دينار كويتي.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي، من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة، نحو 3.9%، (3.6% للفترة نفسها 2016)، أي ما قيمته 155.204 مليون دينار كويتي، في حين بلغت قيمة أسهمهم المُباعة، نحو 3.5%، (3% للفترة نفسها 2016)، أي ما قيمته 140.063 مليون دينار كويتي، ليبلغ صافي تداولاتهم، شراءً، بنحو 15.142 مليون دينار كويتي.

وتغير التوزيع النسبي بين الجنسيات عن سابقه، إذ أصبح نحو 88.1% للكويتيين و8.2% للمتداولين من الجنسيات الأخرى و3.7% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي، مقارنة بنحو 86.3% للكويتيين و10.4% للمتداولين من الجنسيات الأخرى و3.3% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي للفترة نفسها 2016. أي إن بورصة الكويت ظلت بورصة محلية وبارتفاع نصيبهم مع ارتفاع النشاط في البورصة، بإقبال أكبر من جانب مستثمرين، من خارج دول مجلس التعاون الخليجي، يفوق إقبال نظرائهم، من داخل دول المجلس، وغلبة التداول فيها للأفراد، الذين زادوا من نصيبهم أيضاً مع إزدياد نشاط البورصة.

وارتفع عدد حسابات التداول النشطة بما نسبته 23.6%، ما بين نهاية ديسمبر 2016 ونهاية يوليو 2017، (مقارنة بانخفاض بلغت نسبته 29.5%– ما بين نهاية ديسمبر 2015 ونهاية يوليو 2016)، وبلغ عدد حسابات التداول النشطة في نهاية يوليو 2017، نحو 19،290 حساباً، أي ما نسبته نحو 5.1% من إجمالي الحسابات، مقارنة بنحو 19،590 حساباً في نهاية يونيو 2017، أي ما نسبته نحو 5.2% من إجمالي الحسابات للشهر نفسه، وبانخفاض بلغت نسبته 1.5%– خلال شهر يوليو 2017.

أداء أسواق المال

كان أداء شهر يوليو مائلاً إلى الموجب، خلاله حققت 9 أسواق مكاسب، بينما حققت 5 أسواق خسائر، وعليه، ارتفع عدد الأسواق الرابحة منذ بداية العام إلى 11 سوقاً بعد أن كانت 10 أسواق في نهاية شهر يونيو، وانخفض عدد الأسواق الخاسرة منذ بداية العام إلى ثلاثة.

والأسواق الثلاثة الخاسرة كلها من أسواق إقليم الخليج، ولكن، حدث تبادل في بعض المواقع، ففي نهاية شهر يونيو الفائت، كان سوقا دبي وأبوظبي ضمن الأسواق الخاسرة منذ بداية العام، بالإضافة إلى سوقي مسقط وقطر، ومع نهاية شهر يوليو، ارتقى سوقا دبي وأبوظبي إلى المنطقة الموجبة، وهبط إليها السوق السعودي.

أكبر الرابحين في شهر يوليو كان سوق دبي الذي أضاف مكاسب بنحو 7.1% في شهر واحد، تلك المكاسب كانت كفيلة بالقفز به من المنطقة السالبة بخسائر في ست شهور بنحو 3.9%– في نهاية شهر يونيو الفائت، إلى مكاسب بنحو 2.9% في نهاية شهر يوليو مقارنة مع مستوى مؤشره في بداية العام الجاري. ثاني أكبر الرابحين في شهر يوليو كان السوق الهندي الذي حقق مكاسب بنحو 5.2% في شهر واحد، تلك المكاسب عززت موقعه في صدارة ترتيب الأسواق الرابحة منذ بداية العام مضيفاً نحو 22.1% إلى قيمته منذ بداية العام. ثالث أكبر الرابحين كان السوق القطري بمكاسب في شهر واحد بنحو 4.2%، ولكنها مكاسب إستطاعت فقط أن تنقله من قاع المنطقة السالبة بخسائر بنحو 13.5%– في نهاية شهر يونيو، إلى ثاني قاع المنطقة السالبة بخسائر بنحو 9.9%– في نهاية شهر يوليو. وجاء رابع الأسواق الأكثر مكاسب، مؤشر بورصة الكويت الوزني بمكاسب في شهر يوليو بنحو 3.5% قفزت به إلى رابع أفضل أسواق العينة ربحاً بمكاسب منذ بداية العام بنحو 8.7%.

أكبر الخاسرين في شهر يوليو كان السوق السعودي الذي كان أكبر الرابحين في شهر يونيو، والذي فقد في شهر واحد نحو 4.5%– وكانت كفيلة بعودته إلى المنطقة السالبة بخسائر منذ بداية العام بنحو 1.6%– بعد أن كانت مكاسبه نحو 3% في نهاية شهر يونيو. ثاني أكبر الخاسرين في شهر يوليو كان سوق مسقط الذي فقد في شهر واحد نحو 1.8%–، وتلك الخسارة التي قابلها مكاسب السوق القطري، أدت إلى تبادل مركزيهما في المنطقة السالبة، التي إحتل قاعها السوق العُماني بخسائر منذ بداية العام بنحو 13.1%–، بينما إرتقى السوق القطري إلى ثاني أكبر الخاسرين منذ بداية العام. ثالث أكبر الخاسرين كان السوق الألماني بفقدانه نحو – 1.7% في شهر واحد، ولكنه ظل خامس الأفضل أداء منذ بداية العام بمكاسب بنحو 5.5%، ولازالت أسواق رئيسية في أوروبا بالإضافة إلى السوق البريطاني متأرجحة في أدائها مع ميل للأداء السالب في الأشهر الأخيرة تأثراً بضبابية تكاليف خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي.

ولازال من الصعب جداً التنبؤ بأداء شهر أغسطس، لأن المتغيرات السياسية وحركة أسعار النفط لازالت حاكمة لحركة أسواق الأسهم، فالتذبذب الحاد في أداء السوق السعودي يُعزى لأثر المتغيرين المذكورين. وأزمة دول مجلس التعاون وإن وُضع سقف لاحتمالات تطورها إلى الأسوأ، وهو أمر جيد، إلا أنها أزمة قد تطول، فكل الأطراف الأخرى، عدا عن دول المجلس، ليس لها مصلحة في إنتهائها، وتأثيراتها على أداء أسواق الأسهم ستبقى مرجحة للإتجاه السلبي أو القريب من الثبات في أحسن الأحوال. وحتى الأسواق الناضجة والناشئة ليست في مأمن أيضاً من التأثيرات السياسية، فأزمة إدارة "ترامب" مؤثرة، وإرهاصات خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي وبدء التنبؤات بنتائج إنتخابات ألمانيا في سبتمبر القادم، مؤثرة، وكلها ترجح إزدياد حالة عدم اليقين. لذلك، من المتوقع أن تبقى حركة الأسواق حذرة، تتحرك في الإتجاهين مع كل حدث أو خبر، ولكن، نرجح أن تكون الغلبة للإتجاه السلبي.

البنك الأهلي

أعلن البنك الأهلي الكويتي نتائج أعماله، للنصف الأول من العام الحالي، وأشارت هذه النتائج إلى أن صافي أرباح البنك –بعد خصم الضرائب– قد بلغ ما قيمته 16.3 مليون دينار كويتي، بارتفاع مقداره 1.2 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 7.8%، مقارنة بنحو 15.1 مليون دينار كويتي. ويعود السبب في ارتفاع الأرباح الصافية للبنك إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية، مقابل انخفاض في إجمالي المصروفات. وعليه، ارتفع الربح التشغيلي للبنك بنحو 2.6 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 46.8 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 44.2 مليون دينار كويتي.

وفي التفاصيل، حققت جملة الإيرادات التشغيلية ارتفاعاً بنحو 1.7 مليون دينار كويتي أو نحو 2.3%، وصولاً إلى نحو 75.5 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 73.9 مليون دينار كويتي. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع صافي أرباح استثمارات في الأوراق المالية بنحو 2.7 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 293 ألف دينار كويتي (ويمثل نحو 0.4% من جملة الإيرادات التشغيلية)، مقارنة بخسائر بلغت نحو 2.4 مليون دينار كويتي، للفترة ذاتها من عام 2016. وارتفع بند صافي أرباح تمويل عملات أجنبية بنحو 296 ألف دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 2.5 مليون دينار كويتي. بينما انخفض باقي بنود جملة الإيرادات التشغيلية بنحو 1.3 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 72.8 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 74.1 مليون دينار كويتي.

ومن جهة أخرى، انخفضت جملة المصروفات التشغيلية للبنك، وبنحو 911 ألف دينار كويتي، أو ما نسبته 3.1%، عندما بلغت نحو 28.7 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 29.6 مليون دينار كويتي، للفترة ذاتها من عام 2016، حيث انخفضت جميع بنود المصروفات التشغيلية، ماعدا بند مصروفات تشغيل أخرى الذي حقق ارتفاع بنحو 799 ألف دينار كويتي. وبلغت نسبة جملة المصروفات التشغيلية إلى جملة الإيرادات التشغيلية نحو 38%، بعد أن كانت نحو 40.1%. وارتفعت جملة المخصصات بنحو 1.5 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 5.6%، عندما بلغت نحو 28.6 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 27.1 مليون دينار كويتي، وبذلك، ارتفع هامش صافي الربح، حين بلغ نحو 18.1%، بعد أن بلغ نحو 17.2%، خلال الفترة المماثلة من عام 2016.

وبلغ إجمالي موجودات البنك نحو 4.327 مليار دينار كويتي، بارتفاع بلغت نسبته 1%، مقارنة بنحو 4.285 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2016، بينما انخفض بنحو 5.6%، عند المقارنة بإجمالي الموجودات في النصف الأول من عام 2016، عندما بلغت نحو 4.582 مليار دينار كويتي. وسجلت محفظة قروض وسلف، والتي تشكل أكبر نسبة مساهمة في موجودات البنك، ارتفاعاً، بلغ قدره 42 مليون دينار كويتي ونسبته 1.4%، ليصل إجمالي المحفظة إلى نحو 3.071 مليار دينار كويتي (71% من إجمالي الموجودات)، مقابل 3.029 مليار دينار كويتي (70.7% من إجمالي الموجودات)، كما في نهاية ديسمبر 2016. لكنه انخفض، بنحو 55.7 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 1.8%، عند مقارنتها بالفترة نفسها من عام 2016، حيث بلغت آنذاك، ما قيمته 3.127 مليار دينار كويتي (68.3% من إجمالي الموجودات). وبلغت نسبة إجمالي قروض وسلف إلى إجمالي الودائع نحو 87% مقارنة بنحو 79.7%، والارتفاع الكبير في نسبة القروض إلى الودائع ناتج في معظمه من هبوط بحدود 10% لقيمة الودائع لدى البنك. وانخفض، بند استثمارات في أوراق مالية بنحو 51.5 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى 186.4 مليون دينار كويتي (4.3% من إجمالي الموجودات)، مقابل 237.9 مليون دينار كويتي (5.6% من إجمالي الموجودات)، في نهاية العام الفائت. وانخفض، بنحو 114.8 مليون دينار كويتي، عما كانت عليه في نهاية الفترة نفسها من عام 2016، عندما بلغ نحو 301.2 مليون دينار كويتي (6.6% من إجمالي الموجودات).

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 42.2 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 1.1% لتصل إلى نحو 3.771 مليار دينار كويتي، مقارنة بنحو 3.729 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2016، بينما انخفضت بنحو 258.1 مليون دينار كويتي، أي بنسبة 6.4% عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي، في نهاية النصف الأول من العام الفائت. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 87.2% مقارنة بنحو 87.9%.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي، إلى أن كل مؤشرات الربحية للبنك، قد سجلت ارتفاعاً، مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2016، إذ ارتفع العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهميه (ROE) إلى نحو 5.8%، مقارنة بنحو 5.4%، وارتفع مؤشر العائد على معدل رأسمال البنك (ROC) ليصل إلى 20.1%، قياساً بنحو 18.6%، وارتفع، أيضاً، مؤشر العائد على معدل موجودات البنك (ROA)، ارتفاعاً طفيفاً، إلى نحو 0.8%، مقارنة بنحو 0.7%، وارتفعت ربحية السهم الواحد (EPS) إلى نحو 10 فلوس، مقارنة بنحو 9 فلوس. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / ربحية السهم (P/E)، نحو 16.4 مرة، –أي تحسن– مقارنة مع 18.3 مرة، وذلك نتيجة ارتفاع ربحية السهم الواحد (EPS) بنحو 11.1%، مقابل انخفاض السعر السوقي للسهم بنسبة 0.9% مقارنة بمستوى سعره في 30 يونيو 2016. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية (P/B) نحو 0.95 مرة مقارنة مع نحو 0.97 مرة في الفترة نفسها من العام السابق.